Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 23 | Issue 1 Article 26

2022

Ways to Contribute to the WAQF in Solving the Problem of Forced Migration

Qais Khasawneh
Qais.kh2015@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Khasawneh, Qais (2022) "Ways to Contribute to the WAQF in Solving the Problem of Forced Migration," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 23: Iss. 1, Article 26.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 23 العدد 1، 2022، ص ص 711- 733

سبل إسهام الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية

قيس أحمد صالح خصاونة*

تاريخ الاستلام 2021/2/28 تاريخ القبول 2021/4/28

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استنتاج سبل إسهام الوقف الإسلامي في علاج مشكلة الهجرة القسرية، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف تم تقسم الدراسة إلى مبحثين، تحدثت في المبحث الأول عن ماهية الوقف والهجرة القسرية، وتم عرض إطار عملي لبعض المشاكل والآثار الاقتصادية المترتبة على الهجرة القسرية السورية إلى الأردن، بينما في المبحث الثاني تم استنتاج سبل تطوير بعض الصيغ الوقفية الإسلامية لأجل علاج مشكلة الهجرة القسرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل الوقف الإسلامي يُمكن أن يُسهم في علاج العديد من المشكلات الاقتصادية للهجرة القسرية، وذلك كتمويله للخدمات الأساسية من التعليم، والصحة، والطاقة، والإنتاج، والتوظيف، وتمويله لمنافع السكن والإيواء، وتمويله للأفراد العاجزين في الهجرة القسرية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الصيغ الوقفية بين أفراد المجتمع لأجل الوصول إلى علاج مشكلة الهجرة القسرية.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الهجرة القسرية، اقتصاد اسلامي، التعليم، الصحة، السكن، الانتاج البطالة.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن. / وزارة التربية والتعليم الأردنية. Email: Qais.kh2015@yahoo.com

Published by Arab Journals Platform, 2022

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

Ways to Contribute to the WAQF in Solving the Problem of Forced Migration

Qais A. Khasawneh, *PhD Student, Department of Economics and Islamic Banking, College of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan. / Jordanian Ministry of Education.*

Abstract

This study aimed to conclude the ways in which the Islamic Waqf can contribute to solving the problem of forced migration, and in order to reach this goal In the first section, I talked about what the Waqf and forced migration are, and then a practical framework for some of the problems and economic impacts of Syrian forced migration To Jordan, while in the second topic, ways to develop some Islamic Waqf formulas were concluded in order to treat,and the study concluded that the activation of the Islamic Waqf can contribute to treating many economic problems of forced migration, such as financing basic services such as education, health, Energy, production, employment,and its financing of housing,and Financing vulnerable individuals in forced migration, and the study recommended the necessity of expanding the application of Waqf formulas among members of society in order to reach a solution to the problem of forced migration.

Keywords: Waqf, Forced migration, Islamic economy, Education, Health, Housing, Production and unemployment.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تعتبر الهجرة القسرية مشكلة واكبت الحياة الإنسانية منذ القدم وحتى وقتنا المعاصر، ويواكب الهجرة القسرية العديد من المشاكل والآثار الاقتصادية السلبية، ومن المعروف أن الإسلام قد اعتنى بالحياة الاقتصادية نظراً لدوره المهم في حفظ كرامة الإنسان، وتوفير متطلبات الحياة المعيشية الكريمة لهم، ومن المؤسسات الاقتصادية المهمة التي أقرها الإسلام للعناية بالفرد والمجتمع والعمل على حل مشاكله الاقتصادية هي مؤسسة الوقف الإسلامي.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لإظهار الدور المهم للوقف الإسلامي الخيري في علاج المشاكل الاقتصادية التي تصيب المجتمع، ومنها المشكلة القديمة المتجدد وهي مشكلة الهجرة القسرية، فقد انعكست هذه المشكلة مُسببة العديد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تحتاج

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 2

للعلاج والتمويل والرعاية، ويرى الباحث أن تفعيل الوقف الإسلامي من قبل المجتمع المسلم يمكن أن يُسهم في علاج هذه المشكلة والتخفيف من آثارها السلبية، وهو ما سيقوم الباحث باستنتاجه واستنباطه من خلال هذه الدراسة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من حاجة المجتمع إلى علاج مشكلة الهجرة القسرية، كما تظهر أهميته في أنه يتناول إحدى أهم الوسائل التي يمكن تطبيقها من قبل المجتمع المسلم لعلاج مشكلة الهجرة القسرية، وذلك من خلال إظهار إطار عملي يمكن تطبيقه لعلاج مشكلة الهجرة القسرية من خلال توضيح بعض صيغ الوقف الإسلامي الملائمة لمواجهة هذه المشكلة وعلاجها، للاستفادة منها في واقعنا المعاصر.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم الوقف الإسلامي؟ وما مفهوم الهجرة القسرية؟
2. ما المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في نموذج الهجرة القسرية السورية إلى الأردن؟
3. ما الصيغ الوقفية الملائمة لعلاج مشكلة الهجرة القسرية في اقتصاد إسلامي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. توضيح مفهوم الوقف والهجرة القسرية.
2. بيان المشاكل الاقتصادية التي تسببت بها القسرية السورية في الأردن.
3. استنتاج دور تفعيل الصيغ الوقفية في علاج مشكلة الهجرة القسرية.

منهج البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، والتحليلي المستند إلى الاستنباط والاستقراء، حيث قام الباحث باستقراء ما يتعلق بموضوع مشكلة الهجرة القسرية، ثم تتبع موضوع الوقف الإسلامي، وذلك لمحاولة تقديم تصوّر لسبل إسهام الوقف الإسلامي في علاج مشكلة الهجرة القسرية، والتخفيف من آثارها الاقتصادية السلبية.

حدود البحث:

ستقتصر هذه الدراسة عند عرضها للنماذج المعاصرة على نموذج الهجرة القسرية السورية في الأردن، وذلك لتوضيح بعض المشاكل والآثار الاقتصادية السلبية للهجرة القسرية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة القسرية وموضع الوقف الإسلامية، ولكنّها تَنعدم في إطار ربط موضوع الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية في ضوء ما أستطاع الباحث الاطلاع عليه، حيث اقتصرت تلك الدراسات على دراسة الهجرة القسرية في بعدها الاقتصادي والفقهي والتاريخي، وبعضها عرض لموضوع الوقف وأحكامه الشرعية، وبعضها لآثاره الاقتصادية بشكل عام، ولكن جميعها لا ترتبط بالموضوع الدقيق لهذا البحث، ولم تتطرق لتوضيح سبل إسهام الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية.

إضافة البحث:

يتوقع أن تتمثل إضافة هذا البحث في:

1. رصد أبرز الاسهامات التي يمكن أن تقوم بها الصيغ الوقفية الإسلامية في علاج مشكلة الهجرة القسرية، للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على هذه المشكلة.
2. عرض إطار عملي مُستسقى من سياسة الوقف الإسلامي يمكن تطبيقه لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

خطة البحث:

بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة، تتكون الدراسة من مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الوقف، والهجرة القسرية: مدخل عام، وفيه مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم الوقف لغة، واصطلاحاً، ومشروعيته.

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة لغة، واصطلاحاً.

المطلب الثالث: نماذج معاصرة للهجرة القسرية.

المبحث الثاني: دور الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: دور توجيه الوقف للخدمات الأساسية لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

المطلب الثاني:: دور توجيه الوقف السكني لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

المطلب الثالث: دور توجيه الوقف لليتامى والأرامل لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

المطلب الرابع: صيغ وقفية عامّة لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

الخاتمة: لخصت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: ماهية الوقف، والهجرة القسرية: مدخل عام، وفيه مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم الوقف لغة، واصطلاحاً، ومشروعيته

أولا: مفهوم الوقف

يأتي الوقف في اللغة بمعنى الحبس والمنع إذ يقال وقفت الأرض على المساكين وقفاً أي حبستها[1].

وأما في الاصطلاح فإن مفهومه لا يخرج عن معنى الحبس، وقد أشار الفقهاء لمفهوم الوقف في العديد من مراجعهم الفقهية، ومنه ما يلي:

-عرفه الحنفية أنه "حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة"[2]، كما عرفه أبو يوسف أنه "حبس العين على حكم ملك الله تعالى"[3]، وعرفه المالكية أنه "إعطاؤه منفعة شيء لمدة معينة لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا"[4]، وعرفه الشافعية أنه "حبس مال يُمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود"[5]، وعرفه الحنابلة "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" [6].

كما عُرِّف الوقف اقتصادياً أنه "تحويل للمال عن الاستهلاك إلى الاستثمار في أصول رأس مالية انتاجية تنتج المنافع والايرادات التي تستهلك مستقبلا بطريقة فردية أو جماعية في أوجه البر العامة أو الخاصة"[7]، وهذا المفهوم الاقتصادي للوقف ينطبق مع المفهوم الفقهي حيث يحوّل المال المدّخر من الاستهلاك الذاتي إلى الاستثمار به لكي يغلّ منفعة وايرادا لوجوه البر العامة والخاصة، فتُسبل منافعه المنتجة لوجوه البر والخير.

ثانياً: مشروعية الوقف:

من الأدلة على مشروعية الوقف من القرآن الكريم، قوله تعالى: "لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون، وما تنفقوا من شيء فإنّ الله به عليم" (آل عمران: 92)، ومن السنة النبوية الشريفة، وردت أحاديث كثيرة ترغب على الإنفاق في سبيل الله، ومن ذلك ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[8]، ويمكن اعتبار الانفاق في الوقف من الصدقة الجارية التي يتقرب فيها المسلم إلى الله تعالى.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

المطلب الثاني: مفهوم الهجرة لغة، واصطلاحاً.

أولاً: الهجرة في اللغة:

ورد للهجرة معانٍ لغوية عدة، ومنها، أنها أسم مشتق من هَجَر والاسم من ذلك هو الهِجرَة، ومنها أنها تأتي من الهَجرُ وهي ضد الوصل أي التباعد يقال هَجَرَ الشيء يَهجُرهُ هَجْراً وهُجرانا أي تركه وأعرض عنه[9]، وتأتي كذلك من المُهاجَرَة من أرض إلى أرض أي ترك الأولى للثانية، منها ترك الوطن ومفارقته إلى موضع آخر، يقال هاجَر القوم من دار إلى دار أي تركوا الأولى للثانية، ويقال هَجَرَ القوم أي ساروا في ذلك الوقت. ويقال هَاجَر أي ترك وطنهُ وخرجَ منه، والقوم هَجرَهم وانتقل إلى آخرين[10]. فالهَجر هنا يعني الترك، كما تأتي من تَهاجرَ يُقال تَهاجرَ القوم أي تَقاطعوا، والمَهجَر هو المكان الذي يَهاجَرُ إليه أو منه[11].

لذلك فيمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن الهِجرَة لغويا تأتي بعدة معانٍ، وقد لوحظ من خلال العرض السابق لها أنها تأتي كلها بمعنى الترك، والتباعد عن الوطن، وهذا المعنى يتوافق مع المراد من الهِجرة القسرية بترك موطن الإنسان قسرا[12] والذهاب لبلد آخر.

ثانياً: الهجرة في الاصطلاح:

يوجد للهجرة تعريفات اصطلاحية عدة، فقد أورد الباحثون، والمنظمات والقوانين الدولية مجموعة من التعريفات لمصطلح الهجرة، ومنها ما يلي:

1. **تعريف القانون الدولي:** عرّف القانون الدولي الهجرة أنها "مغادرة الشخص الطبيعي للدولة التي يُقيم بها إقامة دائمة إلى دولة أخرى بقصد الإقامة والاستقرار بها"[13] لذا فالهجرة قائمة على مغادرة الشخص للحدود السياسية لبلد الإنسان.
2. **تعريفات معاصرة للهجرة:** عرّفها الطائي أنها "عملية ارتحال وانتقال من منطقة إلى أخرى بهدف تحسين وضع الشخص المهاجر اقتصاديا أو اجتماعيا أو لمجرد الاستجمام والمعالجة أو لأجل الدراسة أو هرباً من ظروف سيئة ومظاهر طبيعية مخيفة أو لأسباب سياسية"[14]. كما عرّفها الزبون أنّها "انتقال الأفراد أو الجماعات طوعاً أو جبراً إلى مكان آخر لأهداف مختلفة"[15]. كما أورد باحث آخر تعريفاً للهجرة أنها "النقلة الدائمة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافياً"[16]. ويلاحظ أن هذه المفاهيم جميعها قامت على ربط مصطلح الهجرة بالانتقال، وأسباب ذلك الانتقال.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 6

ولذلك بعد استعراض واستقراء المفاهيم التي وردت لمصطلح الهجرة، يتضح أن مصطلح الهجرة يتطابق مع المعنى اللغوي لها، لذا فالهجرة هي ترك الإنسان لمكان إقامته في دولته وذهابه إلى مكان آخر خارج حدود دولته لسبب ما.

ثالثا: الهجرة في الاصطلاح الشرعي:

عُرّفت الهجرة شرعاً أنها عبارة عن "الخروج في سبيل الله من دار الكفر إلى دار الإسلام، ومن دار شديد الفتنة إلى دار أقل منها فتنة رجاء السلامة في الدين والنفس"[17]. كما عرّف الجرحاني الهجرة شرعاً أنها "ترك الوطن الذي بين الكفار، والذهاب إلى دار الإسلام"[18]

كما عرّف ابن العربي الهجرة في الشرع وبين أن مفهومها يشمل ستة أقسام وهي "الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، والخروج من أرض البدعة، والخروج عن أرض غلب عليها الحرام، والفرار من الاذية في البدن، والخروج خوفاً من المرض، والفرار خوف الاذية في المال"[19].

ويتضح أن الهجرة في الشرع لا تعني فقط الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام بل قد تشمل الخروج في الأرض فرارا وحفاظاً على البدن والمال. وهذا الأمر قد ينطبق على الهجرة القسرية عندما يخرج فيها الفرد أو الجماعة فراراً من الأذية في البدن أو المال أو غيره إلى بلد آخر للحفاظ على النفس الإنسانية.

الهجرة القسرية في الاصطلاح:

تعرف الهجرة القسرية أنها "عبارة عن عملية إخراج الأفراد من مواطنهم بصورة إجبارية تحت ضغط الغزاة أو الحكم العسكري أو بسبب التنكيل والتهجير الإجباري في حالتي الحرب والسلم"[20].

وعرف المهاجرون قسراً أنهم "أشخاص اضطروا لترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بسبب أحداث تهدد حياتهم وسلامتهم"[21].

ومما سبق يستنتج الباحث أن الهجرة القسرية والتي هي مدار بحث هذه الدراسة، تدور حول قيام مجموعة من الأفراد بترك بلدهم إلى بلد آخر قسرا.

المطلب الثالث: نماذج معاصرة للهجرة القسرية.

يوجد العديد من الهجرات القسرية التي حدثت منذ القدم وحتى وقتنا المعاصر، وكان من أبرزها في الوقت المعاصر الهجرة القسرية السورية إلى الأردن، ويمكن توضيح طبيعة هذه الهجرة، وأبرز المشاكل والآثار الاقتصادية السلبية التي حدثت نتيجة هذه الهجرة بما يلي:

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

أ. طبيعة الهجرة القسرية السورية في الأردن:

بدأت في آذار من العام 2011م الهجرة القسرية السورية إلى الأردن، ثم في العام 2012م استحدثت الحكومة الأردنية مخيمات لهم في بعض المُدن الحدودية مع سوريا، ثم سمحت الحكومة الأردنية منذ ذلك العام للعديد من المنظمات الدولية بالمشاركة في أعمال إغاثة اللاجئين السورين وتقديم المساعدة لهم، حتى انتهى ذلك العام وقد تم إنشاء مخيم الزعتري، والذي يعتبر من أكبر المخيمات الذي استضاف المهاجريين السوريين في الأردن[22]، ويستضيف الأردن أكثر من المليون ونصف المليون مهاجر سوري، وتم استيعاب أقل من نصفهم في مخيمات اللاجئين المخصصة لهم ويعاني جلهم من الفقر بسبب هجرتهم القسرية [23].

ب. آثار ومشاكل الهجرة القسرية السورية في الاقتصاد الأردني:

أسفرت الهجرة القسرية السورية في الأردن إلى العديد من المشاكل التي أثرت على الاقتصاد الأردني بشكل سلبي، ومن ذلك ما يلي:

1. وصلت التكلفة الاقتصادية لاستضافة الهجرة القسرية السورية في الأردن حوالي 2.5 مليار دولار سنوياً، وهذا الأمر شكّل تحدياً كبيراً على الاقتصاد الأردني، حيث ارتفعت نسبة السكان في الأردن بحوالي10% تقريباً بسبب الهجرة السورية، وانعكس ذلك على المجتمع والاقتصاد الأردني وقطاعاته المتعددة خصوصاً أن هذه المشكلة جاءت كصدمة مباشرة غير مخطط لها، مُسببة العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية[24].
2. أدت الهجرة القسرية السورية في الأردن إلى زيادة مستوى استهلاك الخدمات الأساسية في الأردن حيث زاد الطلب على استهلاك الخدمات التعليمية، وقد وصل عدد الطلبة السورين في المدارس الأردنية الأردن في العام 2014م حوالي 140 ألف طالب سوري، وشكلوا هؤلاء زيادة في مستوى الطلب الاستهلاكي على قطاع التعليم في الأردن[25]، كما زاد الطلب الاستهلاكي على الخدمات الصحية ومتطلباتها بشكل كبير حيث بلغت نسبة الزيادة في أعداد المراجعين للمراكز والمستشفيات الأردنية الحكومية حوالي20% عمّا كان عليه قبل الهجرة القسرية السورية[26]، كما زاد الطلب على استهلاك منفعة السكن في الأردن نتيجة للهجرة القسرية السورية بشكل واسع، وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الايجارات في بعض المناطق الأردنية التي تتركز فيها الهجرة القسرية السورية[27]، كما زاد استهلاك المياه في الأردن والتي تعتبر من أهم السلع الاستهلاكية غير المعمرة حيث انخفض نصيب الفرد من المياه في الأردن من 154متراً مكعباً سنويا عام 2011م إلى 127متراً مكعباً سنوياً عام 2015م[28]، وهذا كله شكّل تحدياً على الاقتصاد الأردني وزاد من مستوى الإنفاق الحكومي على هذه الخدمات العامة، وبالتالي تسببت الهجرة القسرية في وقوع المشاكل الاقتصادية.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26

3. بسبب الهجرة القسرية السورية زادت كُلف الانفاق الحكومي على قطاع الطاقة في اول عامين من استقبال المهاجرين السورين بحوالي 51.378 مليون دينار أردني[29]، وهو ما استوجب مزيدا من الدعم الحكومي لهذا القطاع من خلال زيادة نسبة الانفاق عليه، الأمر الذي ينعكس على زيادة نسبة الانفاق الحكومي بشكل عام، وبالتالي حدوث مشكلة في هذا الجانب.

4. أدت الهجرة القسرية السورية في الأردن الى زيادة كلفة خدمات الحماية والأمن وقد قدّرت في أول عامين منها بحوالي 49 مليون دينار أردني قدمت لهم داخل المخيمات وخارجها، وانعكست تلك الكلف على زيادة مستوى الانفاق الحكومي، وبالتالي حدوث مشكلة في هذا الجانب[30].

5. بيّنت دراسة أن الهجرة القسرية السورية قد أثرت على الناتج الاجمالي في الأردن بشكل سلبي حيث تكلّف الاقتصاد الأردني في العام 2011-2012م حوالي 3% من الناتج الإجمالي وبنحو 590 مليون دينار أردني، وتوزعت هذه الكلف على العديد من القطاعات والمرافق الموجودة داخل الأردن، لذا أثرت الهجرة القسرية السورية سلباً على الناتج المحلي الإجمالي[31]، وتسببت الهجرة القسرية السورية بمشكلة في هذا الجانب.

6. أثرت الهجرة القسرية السورية سلباً على هيكل سوق العمل الأردني، ومن ذلك انتشار عمالة الأطفال بشكل كبير حيث أوضحت بعض البيانات أن أكثر من 30 ألف طفل سوري يعملوا في سوق العمل الأردني في العام 2015م بطريقة غير رسمية، وهذا الأمر شكّل تحدياً على هيكل سوق العمل الأردني بشكل سلبي خصوصاً أن قوانين العمل تمنع عمالة الأطفال[32]، وبالتالي أحدثت مشكلة في هذا الجانب.

7. أدت الهجرة القسرية السورية في الأردن إلى زيادة معدلات البطالة في الأردن، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 11% في العام 2010م إلى 12.9% عام 2011م، أي مباشرة بعد حدوث الهجرة القسرية السورية، حتى وصلت إلى 15.8% عام 2016م، وهذا يفسّر دور الهجرة القسرية السلبي في التأثير على مستوى البطالة[33].

8. أشارت دراسة إلى استحواذ عمالة الهجرة القسرية السورية في الأردن على حوالي 38 ألف فرصة عمل في السوق الأردني في أول عامين منها، والتي تعادل حوالي 40% من إجمالي فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا في سوق العمل الأردني خصوصاً أن أكثر اللاجئين السورين قد تركزوا خارج المخيمات، وهذا يُفسر الأثر السلبي لمشكلة الهجرة القسرية على التوظيف والبطالة[34].

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

وبالتالي من خلال استعراض بعض المشاكل التي أحدثتها الهجرة القسرية السورية في الأردن، يتضح أن مشكلة الهجرة القسرية بشكل عام بحاجة إلى رعاية وعلاج، للتخفيف من مشاكلها وآثارها الاقتصادية السلبية، وهذا ما سيتم استنتاجه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: دور الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية، وفيه أربعة مطالب.

تلعب المصارف الوقفية دورا مهماً في تغطية العديد من حاجات المجتمع المسلم، حيث يموّل الوقف العديد من وجوه الخير والبر، ولذا يمكن استنتاج أهم سبل الاستفادة من الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية والتخفيف من آثاراها السلبية، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: دور توجيه الوقف للخدمات الأساسية لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

تحتاج الهجرة القسرية للعديد من الخدمات الأساسية كخدمات التعليم والصحة والأمن والمياه والطاقة، وإن عدم توفر هذه الخدمات يُسبب العديد من المشاكل، ويمكن للوقف أن يُسهم في علاج تلك المشكلة من خلال تمويل هذه الخدمات وتأمينها لهم من خلال ما يلي، الأمر الذي ينعكس إيجابا في اكثر من جانب، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. تفعيل الوقف التعليمي، من أعظم الأوقاف التي يمكن انشاءها المدارس التعليمية حيث يتم من خلال منظومة الوقف تمويل المدارس الوقفية وتوفير جميع متطلباتها التعليمية[35]، وقد أوقف المسلمون العديد من أملاكهم في الحقل التعليمي ببناء المدارس وتمويل مستلزماتها، حتى أن بعض الأوقاف كانت تقوم بتأمين متطلبات العيش الكريم للطالب والمدرس من غذاء وسكن وعلاج، لذا فقد حفل التاريخ الوقفي الاسلامي بالعديد من الاوقاف التعلمية[36]، لذا يسهم الوقف التعليمي في تعزيز الاستثمار البشري والذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب تعليمهم واكتسابهم في ذلك الوقف التعليمي للمهارات والقدرات اللازمة للتنمية، فالكفاءة الانتاجية ستزيد مع نمو التعليم الذي تدعمه السياسية الوقفية[37].

وبالتالي فيمكن الاستفادة من هذا المصرف الوقفي بإنشاء مدارس وقفية تُعنى بتعليم أفراد الهجرة القسرية، فيتم تمويلها بأموال وقفية لتعليم المهجرين قسرا، وبهذا التطبيق سيتم علاج مشكلة التعليم المدرسي للأطفال المتضررين من مشكلة الهجرة القسرية، وسينعكس هذ الأمر على تخفيف عبء الانفاق المالي الحكومي المُلقى على الدولة المستقبلة للهجرة القسرية، بالإضافة إلى إسهامه في تنمية الموارد البشرية لأفراد الهجرة القسرية بسبب وفرة التعليم الذي يؤمنه التمويل الوقفي الاسلامي.

2. تفعيل الوقف الصحي، ويعتبر الوقف الصحي من أكثر الاوقاف التي يمكن إنشاءها وتفعيلها في المجتمع، ويسهم هذا الوقف في تلبية حاجات المجتمع الصحية، وذلك من خلال وقف

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 10

المستشفيات والمراكز الصحية العلاجية، حيث تم في التاريخ الإسلامي بناء العديد من المستشفيات ووقف منفعتها للمرضى والمحتاجين، كما كان يُنفق من مال الوقف على نفقات الرعاية الصحية بتوفير العلاج والأدوية والطعام للمرضى، وتغطية نفقات الأطباء والممرضين كذلك، كما تم بناء العديد من المراكز الصحية والمستوصفات المتنقلة بين المناطق، وتمويل بناء المراكز المتخصصة في علاج أمراض معينة كمرض الجذام، بل وصل تمويل الوقف لرعاية الصحة النفسية للمرضى، لذا كان للوقف دوراً مهما في الرعاية الصحية البشرية، وهذا الوقف ساعد الدولة، وخفف من انفاقها الذي تقوم به تجاه الخدمات الصحية[38].

لذا فيمكن للوقف أن يكون له دور في علاج مشكلة الرعاية الصحية للهجرة القسرية، وذلك من خلال توجيه الوقف في بناء مراكز صحية تُعنى بالرعاية الصحية للهجرة القسرية، فتغطي هذه الأوقاف نفقات الأدوية وكل اللوازم الصحية لعلاجهم، فيستفاد منها في علاج المرضى القادمين من الهجرة القسرية والاهتمام بهم صحياً، وبهذا الوقف يتم التخفيف من عبء الانفاق الحكومي المقدم على هذه الخدمات، ومن الضغط على المراكز الصحية المحلية للدولة المستقبلة لهم، خصوصا وأن هذه المشكلة تأتي سريعاً وبشكل مفاجئ لذا فهي بحاجة إلى تظافر كل الجهود لاحتوائها والوقف خير من يقوم بالمساعدة في ذلك، وبالتالي فإن تفعيل الوقف الصحي يُسهم في وضع إطار صحي مناسب لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

وفضلا عن إمكانية دعم الوقف للتعليم والصحة للهجرة القسرية بشكل مباشر فإنه يمكن أن يسهم هذا الدعم في علاج مشكلة الهجرة القسرية بشكل غير مباشر من خلال:

أ- يمكن أن يُسهم الوقف التعليمي والصحي لأفراد الهجرة القسرية في علاج مشكلة توفير العمل لهم، فنمو المستوى الصحي والتعليمي سينعكس على رفع مستوى طاقتهم الانتاجية، ويقلل من الهدر في تلك الطاقة، فيوفر بذلك أفرادا قادرين على الانخراط في العمل دون عجز أو كسل أو مرض أو جهل يمنعهم من ذلك، وبالتالي يعزز الوقف التعليمي والصحي من التنمية البشرية، ويشجع على خلق فرص العمل لهم، ليصبحوا قادرين على العمل والانتاج في داخل المجتمع.

ب- إن وجود الوقف التعليمي والصحي للهجرة القسرية، سيعمل على توفير فرص للتوظيف والعمل في هذه الأوقاف لكي تُستدام خدماتها، وبالتالي تسهم هذه الأوقاف في توفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة داخل الدولة، كما يُمكن تدريب أفراد من الهجرة القسرية للعمل في هذه الاوقاف، وهذا الأمر سيساعد في علاج مشكلة البطالة للهجرة القسرية ثم يصبح هناك دخل لهذه الفئة يكفيهم لقضاء حاجاتهم اليومية.

3. قام الوقف بدور عظيم في الخدمات الأمنية، وذلك بتمويل لوازم الإعداد العسكري وتقديم الخدمات لهم من خلال الوقف، وهذا الأمر له دور عظيم في التنمية من خلال تقليل المخاطر عندما ينتشر الأمن في المجتمع ويصبح الوضع مناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية الانتاجية داخل المجتمع[39]، وبناء على ذلك يمكن رصد غلة بعض الأملاك لوقفها وقفاً خيراً تموّل به الخدمات الأمنية المتعلقة بمشكلة الهجرة القسرية، لتعزيز نشر الأمن وحل النزاعات وتوفير الاستقرار داخل أماكن سكنهم، وهذا الأمر سيساعد كذلك على التخفيف من العبء الملقى على الدولة لتمويل هذه الخدمات، وكذلك يُسهم في تعزيز البيئة للاستثمار والتنمية الاقتصادية داخل الدولة المضيفة له.

4. يمكن إنشاء وقف للخدمات المائية لفئة معينة يُحددها الواقف، ويستفاد من هذا الوقف لسقاية الإنسان ومساعدته على أداء عباداته اليومية كالوضوء والطهارة، وكذلك للاستفادة منه في ري المزروعات الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج الغذائي والمحافظة على الأمن الغذائي[40]، وبرز هذا الوقف منذ بداية الإسلام ومثاله وقف عثمان رضي الله عنه لبئر رومه، قال صلى الله عليه وسلم: "من يشتري بئر رومه فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين فاشتراها عثمان رضي الله عنه"[41].

ومن خلال تفعيل هذه الصيغة الوقفية يُمكن علاج مشكلة توفير المياه للهجرة القسرية من خلال تفعيل التمويل الوقفي لها، وذلك بإنشاء تمويل وقفي خيري لتوفير المياه للهجرة القسرية كبناء آبار تجميع المياه في أماكن سكن الهجرة القسرية لتجميع المياه لهم، وكذلك الإسهام في تمويل استجرار المياه لأماكن سكنهم، وتفعيل هذه الوقف يُسهم في علاج مشكلة زيادة الطلب على المياه التي يسببها النمو السكاني الناجم عن الهجرة القسرية في الدولة المضيفة لهم، خصوصا أنه لا يستطيع أي إنسان الاستغناء عن المياه، وكذلك إذا كانت الدولة المستقبلة لهم تعاني من شح في مصادر المياه، وبالتالي يكون للوقف دورا مهما في تأمين المياه للهجرة القسرية من خلال توجيه التمويل الوقفي تجاه الخدمات المائية ولوازمها المختلفة، فيخفف بذلك من مشكلة الهجرة القسرية.

5. يستطيع الوقف أن يُسهم في التخفيف من مشكلة الهجرة القسرية من خلال دعمه لقطاع الطاقة الكهربائية، والتي تعتبر من الخدمات الأساسية التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها في زمننا المعاصر، لذا يمكن توجيه الوقف لتمويل إنشاء خلايا الطاقة الشمسية المتجددة لتوليد الكهرباء داخل مساكن الهجرة القسرية، وبها يتم توليد الطاقة الكهربائية المتجددة لهم[42]، فيقوموا بالاستفادة منها في حياتهم اليومية داخل أماكن سكناهم، وكذلك يستفيدوا منها لخدماتهم العامة كتغطيتها للطاقة الكهربائية التي تستهلك في المدارس والمراكز الصحية واستجرار المياه

لهم، وكذلك يُمكن أن يتم توجيهها في مشاريع استثمارية للتخفيف من كلف الانتاج بها لكي يعملوا فيها ويحصلوا منها على دخل يومي يكفيهم معيشتهم، وبذلك يكون لهذا التوجيه الوقفي لتمويل الطاقة الشمسية للهجرة القسرية إسهاما مهماً في علاج مشكلة الهجرة القسرية، فضلاً عن إسهامه في الحفاظ على البيئة لكونها تعتبر صديقة للبيئة.

6. دلت العديد من التطبيقات العملية للأوقاف على وجود أوقاف لتوزيع الخبز المجاني وكسوة العرايا والعاجزين وتقديم الوجبات الغذائية للمحتاجين[43]، وكل ذلك يمكن تطبيقه لتوفير كفاية المهاجرين قسراً وسد حاجاتهم الضرورية والأساسية من الغذاء واللباس ثم سد جزء كبير من طلبهم الاستهلاكي اليومي، لذا فإن تفعيل إنشاء وقفيات خاصة تُعنى بتمويل فقراء الهجرة القسرية وسد حاجاتهم وكفاياتهم الأساسية من الغذاء واللباس سيعالج جزءا مهما من مشكلة الهجرة القسرية، كما يُسهم هذا الوقف بالتخفيف من العبء الملقى على الدولة المضيفة لهم في ضمان هذه المتطلبات الرئيسية للهجرة القسرية.

المطلب الثاني: دور توجيه الوقف السكني لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

إن تأمين أفراد الهجرة القسرية في مكان لسكناهم وإيوائهم يُعد من أبرز المشاكل التي تحتاج لعلاج مباشر لها، ويمكن للوقف أن يُسهم في علاج تلك المشكلة من خلال تفعيل الوقف السكني، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر وإيجابي في علاج هذه المشكلة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المقترحات التالية:

1. يمكن إنشاء وقف لإيواء الغرباء وأبناء السبيل وتمويل حاجاتهم الضرورية من هذا الوقف، وتطبيق هذه الصيغة الوقفية ينعكس على زيادة التماسك ونشر الأمان المجتمعي[44]، وهذه الصيغة الوقفية يمكن أن تُوجّه نحو مشكلة الهجرة القسرية، وذلك ببناء المساكن لإيواء الهجرة القسرية، حيث يُمكن تمويل بناء المخيمات لهم وتجهيزها بكل ما يلزمها للسكن فيها، أو ببذل الواقف لجزء من أملاكه على سبيل الخدمة الطارئة كمساكن وقفية مؤقتة[45]، لذا فتطبيق هذا التمويل الوقفي للهجرة القسرية سيُسهم في علاج مشكلة تأمين المسكن لهم، بالإضافة إلى أنه سيخفف من التأثير السلبي الذي تسببه الهجرة القسرية في زيادة أجور المساكن في حال دخولها بأعداد كبيرة لاستئجار المساكن داخل الدولة المُضيفة لهم، وبالتالي يُسهم تفعيل الوقف وتوجيهه في هذا الجانب في علاج مشكلة توفير المساكن للهجرة القسرية.

2. كان للتوسع في تطبيق الوقف في التاريخ الإسلامي دور بارز في تطوير وتنمية المدن القائمة، وكذلك كان نواة لإنشاء مُدن جديدة، وذلك من خلال المنشآت العمرانية التي أقامها المجتمع الإسلامي من خلال مؤسسة الوقف حيث موّل المدارس والمساجد والمستشفيات

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

والمزارع والرُبط لأبناء السبيل وغيرها من المنشآت العمرانية الأساسية اللازمة للنهوض في المدن[46]، ومن المشاكل المباشرة التي تقع للهجرة القسرية مشكلة تأمين السكن، ولذا بإمكان الوقف علاج هذه المشكلة من خلال تمويل بناء المساكن ومراكز والإيواء وتأمينها بالخدمات الضرورية الأخرى التي يحتاجونها في داخلها، فكما كان الوقف نواة لإنشاء بعض المدن وتطوّرها يُمكن له أن يقوم بتأمين تمويل مشكلة السكن والإيواء للهجرة القسرية حتى الوصول إلى بناء مساكن متكاملة بكل لوازمها لهم، وبالتالي يُسهم ذلك في علاج مشكلة الهجرة القسرية من خلال التقليل من الأعباء السلبية المترتبة عليها، بتوفيره لمساكن متكاملة لها.

المطلب الثالث: دور توجيه الوقف لليتامى والأرامل لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

إن فئة اليتامى والأرامل من الفئات العاجزة في الهجرة القسرية، والتي تحتاج لمن يرعاها، ويمكن للوقف الإسلامي أن يقوم بتمويل حاجاتها وتأمين كفايتها، وذلك من خلال ما يلي:

1. يمكن إنشاء أوقاف لبناء المياتم ورعاية اليتامى[47]، وهذه الصيغة الوقفية يمكن توجيهها نحو الهجرة القسرية لسد حاجات اليتامى الذين فقدوا آبائهم في الهجرة القسرية، خصوصاً وأن الهجرة القسرية تأتي في غالبها من بلدان فيها حروب وقتل، وينتج عنها وجود العديد من الأطفال الذين فقدوا أسرهم فيها، وبالتالي فإن وجود وقف لتمويل كفاية اليتامى سيُعالج مشاكل فئة كبيرة في الهجرة القسرية، كما سيكون له دور في علاج مشكلة عمالة الأطفال التي تنتشر بين أفراد الهجرة القسرية بسبب عدم توفر من يعيلهم ويكفي حاجاتهم المعيشية اليومية[48]، لذا يُسهم تفعيل تمويل بناء المياتم الوقفية الخاصة بالهجرة القسرية وتأمينها بكل لوازمها في علاج مشكلة الهجرة القسرية والتخفيف من آثارها السلبية بشكل واسع.

2. إن فئة الأرامل هي فئة تُعنى بالزوجة التي فقدت زوجها بسبب الوفاة، والمجتمع المسلم مدعو لرعاية هذه الفئة مادياً إذا لم يعد يتوفر لديها مصدر للدخل[49]، وتوجد في الهجرة القسرية فئة الأرامل التي تحتاج للرعاية والدعم المالي، خصوصاً وأن الهجرة القسرية قد تحصل بسبب الحروب التي يكثر فيها القتلى، ولذا يمكن أن إنشاء وقف خاص للهجرة القسرية يُعنى بكفالة الأرامل وتأمينهن بكفايتهن وحاجاتهن الضرورية، وهذا التمويل الوقفي إما أن يتم بشكل مباشر لهنّ أو من خلال بناء أمكان خاصة للعناية بهذه الفئة، وبالتالي تُسهم هذه الصيغة الوقفية بتأمين التمويل اللازم لتغطية حاجات هذه الفئة بالإضافة إلى إسهامها في التخفيف من العبء الملقى على الدولة بضمان توفيرها حاجات هذه الفئة، وهذا له دور في علاج مشكلة الهجرة القسرية.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 14

المطلب الرابع: صيغ وقفية عامّة لعلاج مشكلة الهجرة القسرية.

يمكن استنتاج العديد من الصيغ الوقفية التي يكون لتفعيلها دورا مهما في علاج مشكلة الهجرة القسرية، وذلك في أكثر من مجال، ومن ذلك ما يلي:

1. يمكن الاستفادة من تطبيق وقف السياسة الشرعية[50]، وذلك برصد ولي الأمر لبعض منافع أملاك الدولة ليستفاد منها في علاج مشكلة الهجرة القسرية، وذلك مثل وقف بعض الأراضي لتأمينهم بمكان لبناء المسكن فيه، وبعض الأراضي ليعملوا فيها بالزراعة والانتاج، فيحصلوا من خلالها على دخل يكفيهم، وهذا الوقف سيكون له أثر كبير في مواجهة وعلاج العديد من مشاكل الهجرة القسرية، خصوصاً وأن ولي الأمر هو الأقدر على تقدير مصلحة الرعية لجميع من يعيش داخل أراضي الدولة.

2. هناك جزء من الثروة الوقفية تُعرف بالأوقاف الاستثمارية حيث يتم الاستثمار بها في إنتاج سلع وخدمات لتُدر ربحاً يعود نفعه على المشاريع الوقفية ذات الخدمات الاستهلاكية المباشرة -كالمدرسة والمسجد-[51]، وإن تطبيق هذه الأوقاف يمكن أن يُسهم في إيجاد فرص للعمل والتوظيف داخل الدولة من خلال المشاريع الوقفية الاستثمارية التي يمكن أن تقام للإنفاق على مشكلة الهجرة القسرية، حيث يتم من خلالها تنمية مال الوقف، وهذا سيُساعد على إيجاد فرص للعمل في هذه الاستثمارات الوقفية سواء للهجرة القسرية أم لأفراد المجتمع المحلي[52]، فضلا عن تحفيزها للإنتاج الحقيقي داخل الدولة، وبهذا يُسهم الوقف في علاج مشكلة الهجرة القسرية.

3. تسهم مؤسسة الوقف في تنشيط عناصر الإنتاج المعطلة، ففي عنصر رأس المال يؤدي الوقف دوراً مهماً في تنشيط حركة رأس المال والتخفيف من اكتنازه الأمر الذي يقلل من الركود الاقتصادي، وفي عنصر العمل يؤدي الوقف دوراً مهما في تحفيز الطاقات الإنتاجية وخلق فرص للتوظيف، وفي عنصر الأرض يؤدي الوقف إلى تنشيط الاستثمار بها ودوام انتاجها واستثمارها[53]، ولذا فإن في ذلك التفعيل لعناصر الإنتاج دورا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية داخل الدولة المسلمة من خلال وجود طلب فعّال في الاقتصاد، وبالتالي التقليل من فرص وجود المشاكل الاقتصادية، وهذا الأمر سيعطي وقاية مناسبة من التأثير السلبي لصدمة الهجرة القسرية على اقتصاد الدولة المستقبلة لهم من خلال إمكانية علاجها للمشاكل الاقتصادية الطارئة بشكل سريع، وذلك كمشكلة الهجرة القسرية التي قد تتعرض لها، وهذه الوقاية تكون أكثر فعالية إذا كان هنالك تفعيل دائم ومستمر للأنشطة الوقفية، وبهذا التفعيل الوقفي يكونا للوقف دوراً مهماً في علاج مشكلة الهجرة القسرية والوقاية من آثارها الاقتصادية السلبية.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

4. إن وجود الصناديق الوقفية يُسهم بشكل واسع في حشد الموارد المالية من صغار المدخرين والمنفقين في المجال الوقفي[54]، فيجد الواقف فيها آلية مناسبة لحصوله على أجر الوقف في سبل الله تعالى حتى لو كان المال الذي يُنفقه قليلاً، وفي هذا التطبيق إمكانية لعلاج مشكلة الهجرة القسرية من خلال طرح صناديق وقفية تُعنى بعلاج مشاكل الهجرة القسرية، فتموّل من صغار المدخرين ويتم بها تمويل فقراء الهجرة القسرية وسد حاجاتهم الضرورية من علاج وتعليم وأدوات للعمل وغيرها من الخدمات اللازمة لهم، -كما يُمكن من خلالها تفعيل تمويل الصيغ الوقفية المقترحة في هذا البحث-. لذا فإن لتفعيل تطبيق هذه الصناديق الوقفية دور مهم في علاج العديد من المشاكل المتعلقة بالهجرة القسرية من خلال إمكانية دخول صغار المدخرين في تمويلها لهذه المشكلة بشكل سريع، وبالتالي يمكن أن يسهم هذا التطبيق الوقفي المعاصر في علاج مشكلة الهجرة القسرية والتخفيف من الآثار السلبية لها.

الخاتمة:

أولا: النتائج:

1. كشفت الدراسة إحداث الهجرة القسرية السورية في الأردن للعديد من المشاكل الاقتصادية.
2. كشفت الدراسة مدى إسهام تفعيل الصيغ الوقفية تجاه مشكلة الهجرة القسرية في تأمين الحاجات الأساسية لها كالتعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والعمل، والأمن.
3. يسهم تفعيل الصيغ الوقفية نحو الهجرة القسرية في علاج مشكلة توفير السكن والإيواء لها.
4. يسهم تفعيل الوقف الإسلامي في تمويل حاجات العديد من الفئات العاجزة في الهجرة القسرية، ومنهم الفقراء، واليتامى، والأرامل.
5. كشفت الدراسة إمكانية تطوير الصيغ الوقفية، وتفعيلها في الدولة المُستقبلة للهجرة القسرية، للاستفادة منها في علاج هذه المشكلة، والتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة عليها.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة التوسع في تفعيل تطبيق الوقف الإسلامي، وتوجيهه نحو مشكلة الهجرة القسرية نظراً لدوره المهم في علاج هذه المشكلة.
2. ضرورة التطبيق العملي للصيغ الوقفية المقترحة في هذا البحث للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية التي تحدث نتيجة مشكلة الهجرة القسرية.
3. ضروة الاستفادة من تطوّر المجال الوقفي كالصناديق الوقفية للإسهام في علاج المشكلات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات المسلمة، ومنها مشكلة الهجرة القسرية.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 16

الهوامش

1 ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، "لسان العرب"، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1999م)، ج9، ص359.

2 ابن عابدين، محمد أمين عمر، "رد المحتار على الدر المختار"، (بيروت، دار الفكر، ط2، 1992م.)،ج4، ص337.

3 المرغيناني، علي بن أبي بكر، "الهداية في شرح بداية المبتدي"، تحقيق: طلال يوسف، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د ت.)، ج3، ص15.

4 الرعيني، شمس الدين، "مواهب الجليل لشرح مختصر خليل"، تحقيق: زكريا حميدات، (بيروت، دار عالم الكتب،2003م.)، ج7، ص626.

5 الشربيني، شمس الدين، "مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج"،(بيروت، دار الكتب العلمية، د ت)، ج3، ص522.

6 ابن قدامة، موفق الدين، "المغني"، ج8 (الرياض، عالم الكتب، ط3، 1997م.)، ص184.

7 قحف، منذر، "الوقف تطوره وادارته وتنميته"، (دمشق، دار الفكر، 2000م.)، ص66.

8 النيسابوري، أبي الحسين مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار احياء التراث العربي،، د ط، د ت) كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان بعد الموت، ج3، ص1255، حديث رقم1631.

9 الرازي، محمد بن أبي بكر، "مختار الصحاح"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (لبنان، الدار النموذجية للنشر، ط5، 1999م)، ج1، ص324.

10 الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، "القاموس المحيط"، (بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط8، 2005م.)، ج1، ص495.

11 الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، "القاموس المحيط"،(بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر،ط2005،8م.)، ج1،ص973.

12 ويشتق مصطلح قسرياً من القسر: أي الغلبة والقهر فيقال قَسرته على الأمر قسرا، وتأتي من القَسر أي القَهر على الكُره، فيقال قَسَرَهُ يَقسره قَسراً أي غَلَبهُ وقَهرهُ، وقَسَرهُ الأمرُ قَسراً أي أكرهَ عليه. للمزيد انظر: القزويني الرازي، أحمد بن فارس، "مجمل اللغة لابن فارس"، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986م)، ج1،ص753.

13 ابو هيف، علي صادق، "القانون الدولي العام"، (الاسكندرية، منشأة المعارف للنشر،ط1، 1972م.)، ص290.

14 الطائي، محمد علي، "هجرة الايدي العاملة والكفاءات العلمية"، (مجلة كلية المأمون الجامعية للنشر، العراق، العدد29، 2017م.)، ص105.

15 الزبون، أحمد علي، " أحكام اللاجئين والمهاجرين في الفقه الاسلامي: دراسة مقارنة"،(الكرك، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.)، ص13.

16 مبيض، عامر رشدي، "موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مصطلحات ومعاني"، (حلب، دار القلم العربي، ط1، 2003م.)، ص1367.

17 الشحود، علي بن نايف، "المُفصّل في أحكام الهجرة"، (د ن، د ت،2000م)،ص6.

18 الجرجاني، علي بن محمد، "كتاب التعريفات"، تحقيق:ابراهيم الابياري،(بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1983.)ص319.

19 ابن العربي، محمد بن عبد الله، "أحكام القرآن"، تحقيق: محمد عبد القادر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2003م.)،ج1،ص611-612.

20 أبو عيّاش، عبد الإله، والقطب، إسحاق، "الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية"، (الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، 1980م.)، ص198.

21 محمد، شاعة، "الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات"، (مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، العدد13، 2017م.)،ج2، ص317.

22 أنظر: الشياب، خالد عمر، "اللاجئون السوريون في الأردن الواقع وآفاق المستقبل"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد18، العدد4، 2018م.)،ص283-285.

23 الخضير، منال يوسف، "أثر اللاجئين على سوق العقار في الأردن"، (اربد، جامعة اليرموك، المؤتمر الدولي الثالث:اللاجئون في الشرق الاوسط: المجتمع الدولي الفرص والتحديات، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2018م.)،ص49-50.

24 شهوان، راشد أحمد، "تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني2011-2015م".(عمان، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة،2018م.)،ص28.

25 حمدان، صدقي سمير، ودواس، مها، "أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"، (المؤتمر الدولي الثالث في الشرق الاوسط:المجتمع الدولي الفرص والتحديات، إربد،جامعة اليرموك،2018م)، ص39.

26 شهوان، "تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني2011-2015م"،مرجع سابق،ص65.

27 الجبور، سعيد سلمان، "الاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجوء السوري في الأردن2011-2016م"، (المفرق، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م.)،ص71.

28 حمدان، "أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"،مرجع سابق، ص41.

29 الوزني، خالد، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السورين على الاقتصاد الأردني "، (عمان، الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012م)،ص23.

30 الوزني، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السورين على الاقتصاد الأردني"، سابق،ص25

31 السميران، محمد علي، "اللجوء السوري وأثره على الأردن"،(المفرق، جامعة آل البيت، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة والقانون، الأردن، 2014م.)، ص4.

32 شهوان، "تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني2011-2015م"،مرجع سابق،ص179.

33 منتدى الاستراتيجيات الأردني "أبرز المؤشرات الاقتصادية الكليّة في الأردن2011-2016م"، (عمان، الأردن، البنك المركزي الأردني، 2016م)،ص5.

34 الوزني، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السورين على الاقتصاد الأردني"، مرجع سابق،ص26.

35 الجمل، أحمد محمد، "دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"، (القاهرة، دار السلام، ط1، 2007م.)، ص58.

36 أنظر: منصور، سليم هاني، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، (بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2004م.)،ص135-139. والسعدي، عبد الملك عبد الرحمن، "الوقف وأثره في التنمية"، (بغداد، المكتبة الوطنية،ط1، 2000م.)،ص156-162.

37 أنظر: منصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مرجع سابق، ص149-150.والسعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص156.

38 أنظر: السباعي، مصطفى، "من روائع حضارتنا"،(بيروت، المكتب الإسلامي للنشر،1985.)،ص211. ومنصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مرجع سابق، ص89-90.و السعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص178-179. والجمل، "دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية المعاصرة"، مرجع سابق، ص149-152.

39 السعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص181. و-الجمل، "دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية المعاصرة"، مرجع سابق، ص173-174.

40 أنظر: السعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص174-175.

41 البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، (بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.)، كتاب المساقاة، باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء، ج2، ص827، حديث رقم: 2223.

42 للمزيد حول الطاقة المتجددة أنظر: الهلال، جيهان عبد القادر، "استخدام الطاقة والتنمية المستدامة في السودان بالتركيز على الطاقة المتجددة"، (السودان، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة،2014م.)،ص93.

43 أنظر: منصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مرجع سابق، ص54-55.و السعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص176.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 1, Art. 26

44 أنظر: السبهاني، عبد الجبار، "الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف"، (اربد، مطبعة حلاوة، ط1، 2013م)، ص173. ومنصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مرجع سابق، ص55.

45 أنظر: الحوراني، ياسر، "الوقف والتنمية في الأردن"،(عمان، المجدلاوي للنشر، ط1، 200م.)،ص70.

46 منصور، "الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر"، مرجع سابق، ص128-129.

46 السعدي، "الوقف وأثره في التنمية"، مرجع سابق، ص174-175.

47 السبهاني، "الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف"، مرجع سابق، ص173.

48 شهوان، "تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني2011-2015م"،مرجع سابق،ص179

49 الخياط، عبد العزيز، "المجتمع المتكافل في الإسلام"،(مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط2، 1981م)،ص278.

50 أنظر: السبهاني، "الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف"، مرجع سابق، ص168-170.

51 أنظر: الجمل، "دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية المعاصرة"، مرجع سابق، ص130. وقحف، "الوقف تطوره وادارته وتنميته"، مرجع سابق، ص33.

52 أنظر: مشهور، نعمت عبد اللطيف، "أثر الوقف في تنمية المجتمع"، (مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد24، 2000م.)،ص37.

53 أنظر: الجمل، "دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية المعاصرة"، مرجع سابق، ص165-167.

54 السبهاني، "الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف"، مرجع سابق، ص216.

قائمة المصادر والمراجع:

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **"صحيح البخاري"**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، (بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ) ج2.

الجبور، سعيد سلمان، **"الاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجوء السوري في الأردن2011-2016م"**، (المفرق، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م).

الجرجاني، علي بن محمد، **"كتاب التعريفات"**، تحقيق: ابراهيم الابياري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1983).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/26 20

الجمل، أحمد محمد، **"دور نظام الوقف الاسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"**، (القاهرة، دار السلام، ط1، 2007م).

حمدان، صدقي سمير، ودواس، مها، **"أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"**، (المؤتمر الدولي الثالث في الشرق الاوسط: المجتمع الدولي الفرص والتحديات، إربد، جامعة اليرموك، 2018م).

الحوراني، ياسر، **"الوقف والتنمية في الأردن"**، (عمان، المجدلاوي للنشر، ط1، 2002م).

الخضير، منال يوسف، **"أثر اللاجئين على سوق العقار في الأردن"**، (اربد، جامعة اليرموك، المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الاوسط: المجتمع الدولي الفرص والتحديات، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2018م).

الخياط، عبد العزيز، **"المجتمع المتكافل في الإسلام"**، (بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط2، 1981م).

الرازي، محمد بن أبي بكر، **"مختار الصحاح"**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (لبنان، الدار النموذجية للنشر، ط5، 1999م.) ج1.

الرعيني، شمس الدين، **"مواهب الجليل لشرح مختصر خليل"**، تحقيق: زكريا حميدات، (بيروت، دار عالم الكتب، 2003م) ج7.

الزبون، أحمد علي، **"أحكام اللاجئين والمهاجرين في الفقه الاسلامي: دراسة مقارنة"**، (الكرك، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).

السباعي، مصطفى، **"من روائع حضارتنا"**، (بيروت، المكتب الإسلامي للنشر، 1985).

السبهاني، عبد الجبار، **"الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف"**، (اربد، مطبعة حلاوة، ط1، 2013م).

السعدي، عبد الملك عبد الرحمن، **"الوقف وأثره في التنمية"**، (بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 2000م).

السميران، محمد علي، **"اللجوء السوري وأثره على الأردن"**، (المفرق، جامعة آل البيت، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة والقانون، الأردن، 2014م).

الشحود، علي بن نايف، **"المُفصّل في أحكام الهجرة"**، (د ن، د ط، 2000م).

الشربيني، شمس الدين، **"مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج"**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د ت) ج3.

شهوان، راشد أحمد، **"تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الاردني 2011-2015م"**، (عمان، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م).

الشياب، خالد عمر، "اللاجئون السوريون في الأردن الواقع وآفاق المستقبل"، **(مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد18، العدد4، 2018م).

الطائي، محمد علي، "هجرة الايدي العاملة والكفاءات العلمية"، **(مجلة كلية المأمون الجامعية للنشر**، العراق، العدد29، 2017م).

ابن عابدين، محمد أمين عمر، **"رد المحتار على الدر المختار"**، (بيروت، دار الفكر، ط2، 1992م) ج4.

العربي، محمد بن عبد الله، **"أحكام القرآن"**، تحقيق: محمد عبد القادر، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2003م) ج1.

عيّاش، عبد الإله، والقطب، إسحاق، **"الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية"**، (الكويت، وكالة المطبوعات للنشر، 1980م).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، **"القاموس المحيط"**، (بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط8، 2005م) ج1.

قحف، منذر، **"الوقف تطوره وادارته وتنميته"**، (دمشق، دار الفكر، 2000م).

ابن قدامة، موفق الدين، **"المغني"**، (الرياض، عالم الكتب، ط3، 1997م) ج8.

القزويني الرازي، أحمد بن فارس، **"مجمل اللغة لابن فارس"**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986م) ج1.

مبيض، عامر رشدي، **"موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية مصطلحات ومعاني"**، (حلب، دار القلم العربي، ط1، 2003م).

محمد، شاعة، "الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات"، (**مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر، العدد13، 2017م) ج2.

المرغيناني، علي بن أبي بكر، "**الهداية في شرح بداية المبتدي**"، تحقيق: طلال يوسف، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د ت) ج3.

مشهور، نعمت عبد اللطيف، "أثر الوقف في تنمية المجتمع"، (**مجلة الاقتصاد الإسلامي**، دبي، عدد 24، 2000م).

مصطفى إبراهيم، وآخرون، مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**" (اسطنبول، دار الدعوة للنشر، د ت).

منتدى الاستراتيجيات الأردني، "**أبرز المؤشرات الاقتصادية الكليّة في الأردن 2011-2016م**"، (عمان، الأردن، البنك المركزي الأردني، 2016م).

منصور، سليم هاني، "**الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**"، (بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2004م).

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، "**لسان العرب**"، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1999م) ج9.

النيسابوري، أبي الحسين مسلم بن الحجاج، "**صحيح مسلم**"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار احياء التراث العربي،، د ط، د ت) ج3.

الهلال، جيهان عبد القادر، "**استخدام الطاقة والتنمية المستدامة في السودان بالتركيز على الطاقة المتجددة**"، (السودان، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م).

ابو هيف، علي صادق، "**القانون الدولي العام**"، (الاسكندرية، منشأة المعارف للنشر،ط1، 1972م).

الوزني، خالد، "**الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السورين على الاقتصاد الأردني** "،(عمان، الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012م).